

قرر ما يلي :

الفصل الأول . يضبط هذا القرار الوثائق المكونة لملف السلامة الذي يجب إرفاقه بملف تقسيم الأراضي المخصصة لإنجاز بناءات خاصة لمقتضيات مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفوز وإجراءات الموافقة على مضمونه من قبل صالح الحماية المدنية.

الفصل 2 . يجب أن يحتوي ملف السلامة على الوثائق التالية:

- 1 . مثال موعدي للأرض المراد تقسيمها.
- 2 . مثال تقسيمي بسلم مقاييسه 1/1000 على الأقل يتضمن بيان ترقيم ومساحة وتخصيص جميع المقاسات وتسطير مساحات مأوى السيارات والطرق وربطها بالطرق الموجودة.
- 3 . مثال بسلم مقاييسه 1/500 على الأكثر يتضمن أعمدة مياه الإطفاء وكل البيانات اللازمة والتي من شأنها أن تسمح بالتعرف على الشعاع الداخلي والعرض الإضافي بالمفقرات والمنعرجات وعلى عرض درجة الانحدار وقوة تحمل الثقل لمختلف أجزاء المعدن.
- 4 . كراس شروط التقسيم المحدد لحقوق وواجبات المقسم والمشترين أو المتسلقين للمقاسات وكذلك برنامج التهيئة والتطهير.

5 . مذكرة وصفية لعملية التقسيم تبين خاصة :

- * وصف عام لقطعة الأرض موضوع التقسيم يوضح خاصة الانحدار وأهم الخصائص الفيزيائية.
- * وصف عام للتقسيم يبرز تخصيص أجزاء التقسيم وتعريف المناطق وصبغة المقاسات.
- * جملة مساحة الأرض والمساحات المغطاة حسب نوع التخصيص.
- * صنف ونوع البناءات وطبيعة الأنشطة المسموح بها بمختلف المقاسات.
- * وسائل النجدة وشبكة وتجهيزات مقاومة الحريق.

يجب أن يتضمن المثال التقسيمي المبين بالعدد 2 من الفقرة الأولى من هذا الفصل تحديداً للفضاء المخصص لتركيز وحدة للحماية المدنية إذا كانت قطعة الأرض موضوع مشروع التقسيم معدة، جزئياً أو كلياً، لإقامة بناءات ذات علو مرتفع.

يجب أن تكون الوثائق المشار إليها بالأعداد 1 و 2 و 3 و 5 من الفقرة الأولى من هذا الفصل مختومة من قبل هيكل مراقبة فنية مقبول من السلطة المختصة ومرفقة برأي كتابي لهذا الأخير في خصوص تطبيق أنظمة السلامة واحترام المواصفات الفنية الجاري بها العمل.

الفصل 3 . يجب أن يرفق ملف السلامة في أربعة نظائر بملف التقسيم المعروض على أنظار اللجنة الفنية البلدية أو اللجنة الفنية الجهوية للتقسيمات طبقاً للتشريع النافذ.

الفصل 6 . يتولى مالك البناءة مراجعة محتوى مخطط التدخل الداخلي وتحبّته بصفة دورية كل ثلاثة سنوات وإثر إدخال أي تغيير على البناءة أو على النشاط الممارس فيها يكون من شأنه المساس بمحاجبات السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفوز.

الفصل 7 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 سبتمبر 2013.

وزير الداخلية
لطفي بن جدو

اطلع عليه
رئيس الحكومة
علي لعريض

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 16 سبتمبر 2013 يتعلق بضبط الوثائق المكونة لملف السلامة المرفق بملف تقسيم الأراضي المخصصة لإنجاز البناءات الخاصة لأحكام مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفوز بالبناءات وإجراءات الموافقة على مضمونه من قبل صالح الحماية المدنية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى القانون عدد 121 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلق بإحداث الديوان الوطني للحماية المدنية، وعلى مجلة الهيئة الترابية والتعمير الصادرة بمقتضى القانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 كما تم تنفيتها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة منها القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009،

وعلى مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفوز بالبناءات الصادرة بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 2009 المؤرخ في 2 مارس 2009 وخاصة الفصل 5 منها،

وعلى الأمر عدد 247 لسنة 2007 المؤرخ في 15 أوت 2007 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للحماية المدنية،

وعلى قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 19 أكتوبر 1995 المتعلق بضبط تركيب وطرق سير اللجان الفنية للتقسيمات كما تم تنفيذه بقرار وزير التجهيز والإسكان والهيئة الترابية المؤرخ في 8 مارس 2004،

وعلى قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 19 أكتوبر 1995 المتعلق بضبط الوثائق المكونة لملف التقسيم بما فيها كراس الشروط وكذلك طرق وصيغ المصادر عليه.

وعلى قرار وزير الداخلية والتنمية المحلية ووزير المالية المؤرخ في أول ديسمبر 2003 المتعلق بضبط معايير التدخلات والعمليات والخدمات الخاصة التي يقوم بها الديوان الوطني للحماية المدنية بمقابل لفائدة المنشآت العمومية ولفائدة الخواص.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . يضبط هذا القرار تركيبة فريق السلامة الواجب تركيزه بالبنيات المعدة لاستقبال العموم باستثناء الصنف الخامس منها، وبالبنيات ذات العلو المرتفع وبالبنيات المحتوية على مؤسسات خطرة أو مخلة بالصحة أو مزعجة كما يحدد مهامه وشروط تركيزه بالبنيات وكذلك الشروط الواجب توفرها في الأفراد المؤهلين للعمل به.

الفصل 2 . يتربّك فريق السلامة من :

- * مسؤول عن السلامة بالبنياية.
- * رؤساء فرق سلامـة.
- * أعون سلامـة.

يحدد عدد أفراد فريق السلامة طبقاً لمقتضيات نظام السلامة الخاص بكل نوع من أنواع البنيات.

الفصل 3 . يتولى المسؤول عن السلامة القيام خاصة بالمهام التالية :

- * إدارة مصلحة السلامة بالبنياية.
- * مساعدة وإرشاد مستغل البناية في مجال السلامة والوقاية من أخطار الحرائق والانفجارات والهزائم.
- * متابعة إنجاز الواجبات في مجال المراقبة الفنية والصيانة الدورية.
- * تأطير رؤساء فرق السلامة.
- * مساعدة ومراقبة جميع المراقبين الإداريين أثناء زيارتهم للبنياية.
- * مسک دفتر السلامة.

الفصل 4 . يتولى رئيس فريق السلامة القيام خاصة بالمهام التالية :

- * تأطير أعون السلامة وقيادتهم في مهامهم.
- * تحسيس أعون السلامة والعملة في مجال الوقاية من أخطار الحرائق والانفجارات والهزائم.
- * السهر على احترام قواعد السلامة والوقاية من أخطار الحرائق والانفجارات والهزائم.
- * تعريف أعون السلامة بمعدات السلامة ومقاومة الحرائق المتوفرة بالبنياية.

* إعلام مستغل البناية عن كل ما من شأنه أن يهدد سلامـة الأشخاص والممتلكات.

الفصل 5 . يتولى أعون السلامة القيام خاصة بالمهام التالية :

- * تحسيس شاغلي البناية في مجال الوقاية من أخطار الحرائق والانفجارات والهزائم.
- * مراقبة حسن اشتغال وسائل النجدة ومقاومة الحرائق.

توجه ثلاثة نظائر من ملف السلامة إلى الإدارة الجهوية للحماية المدنية أو إلى فرقـة الحماية المدنية التي يوجد مشروع التقسيم بـدائرتها التـرابية قبل عرض ملف التقسيم على أنظار اللجنة الفنية للتقسيمات المعنية.

الفصل 4 . تتولى مصالح الحماية المدنية القيام بالمعاينـات الميدانية الـلزـمة لموقع مشروع التقسيـم ودرـس ملفـ السلـامة، وتبـدي رأـيها بالـموافقة أو بالـموافقة المشروـطة أو بعدـ المـوافـقة المـعلـلة.

الفصل 5 . يبلغ رأـي مصالحـ الحـماـيةـ المـدنـيةـ بشـأنـ ملفـ السلـامةـ إلىـ اللـجـنةـ الفـنـيـةـ لـلـتقـسيـمـاتـ المـعـنـيـةـ كـتـابـياـ فيـ أـجـلـ لاـ يـتـجاـوزـ سـبـعـةـ أـيـامـ منـ تـارـيخـ اـتـصـالـهـاـ بـالـمـلـفـ،ـ وـيـجـبـ أـنـ يـكـونـ رـأـيهـ فيـ صـورـةـ الـموـافـقـةـ مـرـفـقاـ بـنـظـيرـ منـ مـلـفـ السـلـامـةـ مـخـتـوـماـ وـيـحـمـلـ عـبـارـةـ "ـرأـيـ بـالـموـافـقـةـ"ـ أـوـ عـبـارـةـ "ـرأـيـ بـالـموـافـقـةـ"ـ.

الفصل 6 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 سبتمبر 2013.

وزير الداخلية

لطفي بن جدو

اطلع عليه

رئيس الحكومة

علي لعريض

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 16 سبتمبر 2013 يتعلق بضبط تركيبة فريق السلامة وتحديد مهامه وشروط تركيزه بالبنيات والشروط الواجب توفرها في الأفراد المؤهلين للعمل به.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى القانون عدد 121 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلق بإحداث الديوان الوطني للحماية المدنية، وعلى مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحرائق والانفجارات والهزائم بالبنيات الصادرة بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 2009 المؤرخ في 2 مارس 2009 وخاصة الفصل 10 منها،

وعلى الأمر عدد 1989 لسنة 2000 المؤرخ في 12 سبتمبر 2000 المتعلق بضبط أصناف المؤسسات المطالبة بتعيين مسؤول عن السلامة المهنية والشروط الواجب توفرها فيه،

وعلى الأمر عدد 247 لسنة 2007 المؤرخ في 15 أوت 2007 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للحماية المدنية، وعلى قرار وزير الداخلية والتنمية المحلية المؤرخ في 16

أبريل 1996 المتعلق بضبط طرق طلب التدخلات والعمليات والخدمات الخاصة التي يقوم بها الديوان الوطني للحماية المدنية بمقابل لفائدة المنشآت العمومية ولفائدة الخواص،